



## الفريق المرجعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

### القضاء على أوجه عدم المساواة والقضاء على متلازمة نقص المناعة المكتسب "الإيدز" في إطار عمل حقوق الإنسان:

الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز 2021-2026 والاستجابة للجائحة استناداً إلى حقوق الإنسان

أبريل/نيسان 2021

### الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز 2021-2026:

تركيز يلقى ترحيباً كبيراً على وجه عدم المساواة والحاجة إلى إطار عمل حقوق الإنسان

في مارس/أذار 2021، قام مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) باعتماد إستراتيجية القضاء على أوجه عدم المساواة والقضاء على متلازمة نقص المناعة المكتسب "الإيدز": [الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز 2021-2026](#). تعلن هذه الاستراتيجية الجديدة في بدايتها التزاماً يلقى ترحيباً كبيراً نحو الاستجابة القائمة على حقوق الإنسان. وينعكس هذا الالتزام في تركيز تلك الإستراتيجية على أوجه عدم المساواة بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين والتي أظهرت أدلة دامت لعقود من الزمن أنها العامل المحرك للجوائح وذلك عن طريق زيادة قابلية الأفراد للتضرر من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية وإعاقة وصولهم إلى الرعاية والعلاج الذي ينقذ أرواحهم ويعزز صحتهم.

تتأصل جذور التغلب على أوجه عدم المساواة المتشابكة والتي تمنع استفادة الأفراد من خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في الالتزام "بعدم ترك أي أحد خلف الركب" مما يدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. سيسهم تحقيق الأهداف المؤقتة المنصوص عليها في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز في تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بصفتها تهديد للصحة العامة بحلول عام 2030 وغيره من أهداف التنمية المستدامة المتعددة. أبدى الفريق المرجعي ترحيباً بتلك الإستراتيجية وأكد على الضرورة الملحة لمواجهة المجموعة المتنوعة من أوجه عدم المساواة بما في ذلك عدم المساواة الهيكلية والنظامية سواء في داخل الدول وبين الدول مما يؤدي إلى استمرارية تاجع نار الجائحة ويعوق جهودنا الجماعية للتغلب عليها.

يعد التركيز على أوجه عدم المساواة مكوناً أساسياً لطريقة شاملة قائمة على حقوق الإنسان في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية. تحدد هذه الاستراتيجية "إطاراً شاملاً للإجراءات التحويلية لمواجهة أوجه عدم المساواة هذه، وعلى نطاق أوسع، احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية". وبذلك، يتضح أن التركيز على عدم المساواة يشكل جزءاً من استجابة أوسع تكون قائمة على حقوق الإنسان وأن الجهود المبذولة للحد من أوجه عدم المساواة يجب أن تسترشد بمبادئ حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها. ويرى الفريق المرجعي أنه من المهم فهم الطرق التي من خلالها يستوعب التركيز على أوجه عدم المساواة، الاستجابة القائمة على حقوق الإنسان ويتداخل معها، ويشكل جزءاً منها وهو أمر ضروري للقضاء على متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يحاول هذا البيان توفير بعض التوجيهات الأولية حول هذه المسائل.

### حقوق الإنسان والقضاء على أوجه عدم المساواة: عامل أساسي لتحقيق استجابة فعالة لفيروس نقص المناعة البشرية والتحديات الصحية العالمية الأخرى

على مدى العقدين الماضيين، أعلنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحق في كل [إعلان سياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز](#) يكون صادراً عن الجمعية العامة أن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للجميع "هو عنصر أساسي في الاستجابة العالمية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم".

لقد علمتنا التجربة أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أمر فعال وعملي ومنفذ لحياة البشر وله فوائد اقتصادية. تُعد الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وضمان الوصول الشامل إلى الرعاية والعلاج الشاملين للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، جزءاً ضرورياً من التزامات الدول لإعمال [الحق في أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه](#) للجميع دون تمييز. علاوة على ذلك، لا يمكن فصل هذا الجهد المبذول لتحقيق صحة الأفراد وعموم الجماهير عن حماية وتعزيز الحقوق الأخرى، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات، والتحرر من التمييز والمساواة في الاستفادة والحماية بموجب القانون، وعدم التعرض للاحتجاز التعسفي. والمعاملة القاسية أو المهينة، والحفاظ على

## الفريق المرجعي المعني بفيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

الخصوصية، وأمان الفرد على شخصه

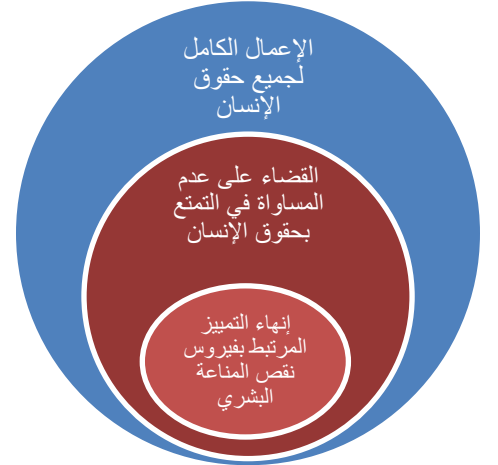
(بما في ذلك التحرر من العنف من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية)، والسلامة في العمل، والتعليم، والأسرة، والضمان الاجتماعي في حالة فقدان سبل العيش، وفوائد التقدم العلمي، و المشاركة.

لقد طرحت جائحة الكوفيد 19 **تحديًا آخر في تحقيق الأهداف العالمية المؤقتة** في الجهود الجارية لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الإيدز كتهديد للصحة العامة بحلول عام 2030. لقد كشفت بشكل صارخ، مرة أخرى، عن دور عدم المساواة في تحفيز انتشار المرض، والضرورة الملحة للاستجابة التي تجمع بين التدابير الطبية الحيوية والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها إذا أردنا لها النجاح. كجزء من الاستجابة العالمية لفيروس كوفيد 19، ساهم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز في صياغة **توجيهات مهمة تستند إلى الدروس المستفادة من فيروس نقص المناعة البشري**، وقد لعبت الأبحاث والرعاية الصحية والنظم المجتمعية التي تم إنشاؤها للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري أدوارًا أساسية في مواجهة هذا التحدي الوبائي الجديد.

### القضاء على أوجه عدم المساواة: عنصر أساسي في أي استجابة قائمة على حقوق الإنسان

يعد التركيز على أوجه عدم المساواة مكونًا أساسيًا لأي استجابة شاملة قائمة على حقوق الإنسان في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشري. في أبسط مستوياته، يلزم اتخاذ إجراءات لإنهاء الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشري الذي يواجهه الأشخاص في مجموعة متنوعة من الأوضاع، سواء كان ذلك على أساس حالة فيروس نقص المناعة البشري أو الجنس أو العرق أو السن أو التوجه الجنسي أو الهوية أو التعبير الجنساني أو تعاطي المخدرات أو الاشتغال بالجنس أو خصائص مشابهة. على مستوى آخر أوسع، يجب على الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى معالجة العوامل الهيكلية، بما في ذلك القوانين والسياسات، التي تتسبب في حدوث التمييز أو تساهم بطريقة أخرى في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يحبط المساواة في التمتع بحقوق الإنسان.

على وجه الخصوص، يؤكد الفريق المرجعي على أهمية أهداف الاستراتيجية لعام 2025 لإزالة الحواجز المجتمعية والقانونية التي تخلق وتحافظ على عدم المساواة مما يعوق الوصول إلى الخدمات ويؤجج نار الوباء:



- إلغاء القوانين والسياسات العقابية التي تجرم الاشتغال بالجنس، والحيازة البسيطة للمخدرات والنشاط الجنسي المثلي، وإنهاء التجريم الواسع للغاية لفيروس نقص المناعة البشري؛
- الحد من الوصم والتمييز، بما في ذلك انتشار الوصم والمواقف التمييزية والأعراف الجنسانية غير المنصفة التي يعاني منها الأشخاص المتعايشون بفيروس نقص المناعة البشري والفئات الرئيسية الأكثر عرضة للخطر؛
- الحد من العنف الجنساني القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الفئات الرئيسية الأكثر عرضة للخطر؛
- تحسين وصول الأشخاص المتعايشين بفيروس نقص المناعة البشري والفئات الرئيسية إلى الآليات المناسبة للإبلاغ عن التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان والتماس الإنصاف والخدمات القانونية لدعم ذلك؛ و
- تحسين الوصول إلى خدمات فيروس نقص المناعة البشري المراعية للمنظور الجنساني.
- ضمان الوصول إلى العدالة والخدمات القانونية والمعلومات المتعلقة بالحقوق.

يشير **تحليل حديث لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز** للبيانات المتاحة إلى أن الفشل في إحراز أي تقدم بشأن الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشري من شأنه أن يقوض الجهود المبذولة للوصول إلى أهداف فحوصات فيروس نقص المناعة البشري والعلاج وتقليل الحمل الفيروسي، مما يؤدي إلى 440 ألف حالة وفاة إضافية مرتبطة بالإيدز بين عامي 2020 و 2030، وأن الفشل في إحراز أي تقدم عبر "عوامل التمكين المجتمعية" الأخرى من شأنه أن يقوض الجهود المبذولة للوصول إلى أهداف الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري، مما يؤدي إلى 2.6 مليون إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشري خلال هذه الفترة نفسها. لذلك، يؤكد الفريق المرجعي بالكامل الدعوة الواردة في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز "لتقييم جميع السياسات والممارسات المستقبلية لتحديد ما إذا كانت لا تزيد من وصم تشخيص فيروس نقص المناعة البشري، وتزيد التمييز وتؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الصحية". تمثل **الشراكة العالمية للعمل من أجل القضاء على جميع أشكال الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشري** فرصة و خارطة طريق رئيسية لإنهاء التمييز، في مجموعة من السياقات، والذي يقوض الاستجابة الفعالة لفيروس نقص المناعة

## الفريق المرجعي المعني بفيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

البشري. يجب أن يكون تعزيز هذه الشراكة والوفاء بالالتزامات جزءاً من تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز وسيساعدان في تحقيق العديد من أهدافها.

يُعد إنهاء الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشري على مستوى العيادات المنفردة أو مكان العمل أو المدرسة أمراً أساسياً. يُعد إنهاء التمييز في القانون وفي إنفاذه أمراً ضرورياً، بما في ذلك إلغاء القوانين والسياسات التمييزية ضد الأشخاص المتعاطفين بفيروس نقص المناعة البشري، والنساء والفتيات، والأقليات الجنسية والجنسانية، والمشتغلين بالجنس، ومستخدمو المخدرات، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون والسجناء. وتسهم هذه التدابير بالفعل في تهيئة بيئة أكثر تمكيناً للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري واختباره وعلاجه بشكل فعال، لا سيما بالنسبة للفئات الرئيسية الأكثر عرضة للنساء والفتيات. إن إنهاء التمييز في سياق معين - الرعاية الصحية والتعليم والنظام القانوني وما إلى ذلك - يعزز الحق الأساسي في المساواة. علاوة على ذلك، فإنه يساهم في الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان الأخرى، مثل تلك الحقوق المتعلقة بالصحة والخصوصية والسلامة الجسدية وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، والتحرر من الاحتجاز التعسفي والتعذيب، وما إلى ذلك، عن طريق إزالة الحواجز التمييزية التي تحول دون التمتع بتلك الحقوق.

إن رفض أحد العاملين في مجال الرعاية الصحية معالجة مريض ما أو مضايقته بسبب إصابته بفيروس نقص المناعة البشري أو توجهه الجنسي أو هويته الجنسية يعد تمييزاً يجب القضاء عليه. إن حرمان الأشخاص المتعاطفين بفيروس نقص المناعة البشري من الضمان الاجتماعي أو خدمات الإسكان العام أو الأدوية المضادة للفيروسات بسبب استخدامهم للمخدرات يعد تمييزاً يجب القضاء عليه. إن حرمان السجناء من الوصول إلى خدمات الحد من المخاطر المتوفرة في المجتمع يعد تمييزاً يجب القضاء عليه. كما يعد انتهاك السلامة الجسدية للمرأة من خلال إجراء فحوصات فيروس نقص المناعة البشري أثناء الحمل دون موافقة تمييزاً قائماً على نوع الجنس يجب القضاء عليه. قد يكون الوصم والتمييز أساس انتهاكات الحق في الخصوصية إذا كشف العاملون في مجال الرعاية الصحية أو صاحب العمل بشكل غير قانوني عن إصابة الشخص بفيروس نقص المناعة البشري أو استخدامه للمخدرات أو توجهه الجنسي أو معلومات شخصية أخرى؛ وهي ممارسات يجب القضاء عليها. إن استهداف الشرطة للقراء أو الفئات الرئيسية الأكثر عرضة مثل المشتغلين بالجنس والرجال المثليين والمتحولين جنسياً والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أو المهاجرين للعلاج التعسفي يعد تمييزاً يجب القضاء عليه. يجب إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والأعراف الجنسانية الضارة التي تحرم النساء والفتيات من الاستقلال الذاتي في حياتهن الجنسية، أو حصولهن على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية أو التعليم أو العمل. ترسخ الرسوم التي يدفعها المستخدم مقابل خدمات المستشفى أو العيادة، أو الأدوية المسعرة بأسعار باهظة بعيداً عن تناول معظم الناس، ولا سيما أولئك الذين ليس لديهم أي تغطية بتأمين صحي عام أو خاص، لعدم المساواة والتي يجب عليها القضاء عليها.

كل مظاهر عدم المساواة هذه تسهم، بشكل مباشر وغير مباشر، في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري التي يمكن تفاديها وفي الوفيات المرتبطة بالإيدز. من المؤكد أن القضاء على أوجه عدم المساواة يتطلب اتخاذ إجراءات بشأن الوصم والتمييز. لكن القضاء على أوجه عدم المساواة التي تؤدي إلى انتشار جائحة فيروس نقص المناعة البشري يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن حقوق الإنسان على نطاق أوسع. يتطلب القضاء على انتهاكات الشرطة ضد الفئات الرئيسية الأكثر عرضة والقضاء على الوصم، وكذلك إجراء تغييرات هيكلية لوضع حد للإفلات من العقاب فيما يتعلق بالاعتقال التعسفي والتعذيب. إن القضاء على عدم المساواة في الأمور الصحية للسجناء لا يتطلب فقط الحصول على رعاية مكافئة لتلك الموجودة خارج السجن، بل يتطلب أيضاً وضع حد للتعذيب والاحتفاظ والتغذية غير الكافية والصرع الصحي في سجون الاحتجاز. يتطلب القضاء على عدم مساواة الفتيات في الحصول على التعليم، القضاء على الفقر الذي قد يدفع الأسر إلى إعطاء الأولوية لتعليم البنين. هناك حاجة إلى توفير حماية كافية وقابلة للتنفيذ في أماكن الرعاية الصحية حفاظاً على الخصوصية ومتطلبات الموافقة المستنيرة لفحوصات فيروس نقص المناعة البشري للحماية من التجاهل التمييزي فيما يتعلق بالاستقلالية الجسدية والسرية. هناك حاجة إلى التغطية الصحية الشاملة وضمان الجودة فيما يتعلق بالأدوية والتقنيات الصحية الأخرى لضمان الوصول العادل إليها. لقد أوضحت جائحة فيروس نقص المناعة البشري بطرق متعددة المفاهيم الأساسية لترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة - وأن الأعمال الكاملة لكل حق يعتمد على حماية الآخرين ودعمهم.

يتطلب القضاء على الإيدز أيضاً أن يكون لدينا فهم واسع لأوجه عدم المساواة التي تؤدي إلى انتشار الجائحة، بما في ذلك أوجه عدم المساواة في الثروة التي تؤدي إلى الإضرار بالصحة في نهاية المطاف وأوجه عدم المساواة العالمية بين البلدان - وأن تعمل الدول، منفردة وجماعية، على معالجة أوجه عدم المساواة هذه. وبموجب المعاهدات الدولية التي صدقت تلك الدول عليها، يتعين على الدول احترام حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً وحمايتها واستيفائها؛ وهذا يشمل الالتزامات ذات الأثر الفوري ويشمل أيضاً الالتزام باتخاذ الخطوات اللازمة للأعمال الكاملة لحقوق الإنسان بمرور الوقت. لا توجد هذه الالتزامات على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى العالمي من خلال الالتزام بـ "المساعدة والتعاون الدوليين"، بما في ذلك المبادرات الاقتصادية والتقنية. وتمشياً مع هذا الالتزام، عندما تتصدى الدول لوباء فيروس نقص المناعة البشري داخل حدودها وخارجها، يجب على الدول الامتناع عن تطبيق تدابير من شأنها الإبقاء على أوجه عدم المساواة أو تفاقمها فيما يتعلق بالحصول على السلع والخدمات والمعلومات الصحية؛ ويجب عليهم حماية الوصول ضد أفعال الآخرين التي قد توقعه؛ ويجب عليهم اتخاذ تدابير استباقية لضمان توافر السلع والخدمات والمعلومات الصحية ذات النوعية الجيدة والحصول عليها والتي تلبى احتياجات المستفيدين.

## الفريق المرجعي المعني بفيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

إن تهيئة بيئة تمكينية حقيقية لتحقيق الاستجابة العالمية الفعالة لفيروس نقص المناعة البشري تستلزم استجابة شاملة قائمة على حقوق الإنسان لفيروس نقص المناعة البشري - استجابة تسعى إلى القضاء على التمييز في سياقات محددة والتمتع غير المتكافئ بحقوق الإنسان المحددة، وتعزيز الأعمال الكاملة لكل حقوق الإنسان ذات الصلة والتي تؤثر على تعرض الناس للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري، ووصولهم على العلاج والرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري، ونوعية حياتهم المتعلقة بصحتهم. إن الوعد الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بـ "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب"، بما في ذلك مهمة القضاء على الإيدز، لن يتحقق بدون استجابة شاملة لحقوق الإنسان.

### توجيهات للقضاء على أوجه عدم المساواة والقضاء على الإيدز من خلال الاستجابة الشاملة لحقوق الإنسان

يعكس إطار حقوق الإنسان للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري الالتزامات القانونية الملزمة التي وافقت عليها الدول، بما في ذلك عدم التمييز والتدابير الإيجابية لتحقيق المساواة الحقيقية. توفر مبادئ وقواعد ومعايير حقوق الإنسان إرشادات رئيسية لتصميم الخدمات وتنفيذها وتقييمها بالإضافة إلى البيئة القانونية والسياسية التي ستمكّن الاستجابة الفعالة أو تعرقها. كما أنها تفرض مشاركة المجتمعات المتضررة في هذه الاستجابة.

أصدرت المنظمات الدولية إرشادات مهمة لتفعيل استجابة قائمة على حقوق الإنسان يمكنها بل وينبغي لها أن تفيد في تنفيذ الاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة الإيدز. وتشتمل تلك الإرشادات على [مبادئ توجيهية دولية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب \(الإيدز\) وحقوق الإنسان](#) والتوصيات الصادرة من [اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشري والقانون](#)، ومنظمة الصحة العالمية. بالإضافة إلى التوصيات التشغيلية النوعية الخاصة بـ [دمج معايير حقوق الإنسان في الخدمات الصحية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري](#)، و [تنفيذ البرامج في العديد من المجالات الرئيسية](#) للتخلص من [عوائق الحصول على الخدمات المتعلقة بحقوق الإنسان](#) بما في ذلك [الوصم والتمييز](#)، وتحسين [الحصول العادل على الأدوية ميسورة التكلفة](#)، وحماية الصحة وحقوق النساء والفتيات وحقوق الفئات الرئيسية الأكثر عرضة والفئات السكانية الهشة المعرضة للخطر [استجابات التحول الجنساني](#) وتغيير القوانين والسياسات العقابية والعكسية في مجالات [المخدرات](#) (بما في ذلك [هنا](#))، [الاشتغال بالجنس](#)، و [النشاط الجنسي المثلي](#)، و [تجريم فيروس نقص المناعة البشري](#)، و [السجون](#)، و [الهجرة](#) وغيرها الكثير. كما تم إعداد توجيهات وأدوات للاستجابة القائمة على حقوق الإنسان لفيروس نقص المناعة البشري، بشكل عام وفيما يتعلق بالفئات السكانية الرئيسية، من أجل [المشرعين والقضاة](#)، و [جهات إنفاذ القانون](#)، وأعضاء النيابة العامة، [المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان](#)، و [العاملين في التربية والتعليم](#) وكبار رجال الدين من بين أطراف معنية أخرى. عند تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز، يحث الفريق المرجعي على الاهتمام بهذه التوجيهات، ويحث برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والحكومات، والجهات المانحة وغيرها على مراعاة ما يلي:

#### ➤ خلق بيئة قانونية مواتية: القضاء على أوجه عدم المساواة من خلال أعمال حقوق الإنسان

يمكن للقوانين والسياسات أن تقوض الاستجابة الفعالة لفيروس نقص المناعة البشري ولكن يمكنها أيضاً تمكينها. يمكن للقوانين أن تتسبب في حدوث التمييز عن طريق استهداف الفئات الرئيسية المعرضة للخطر بسبب الممارسات غير السوية بشكل غير عادل لإخضاعها للعقاب، مثل القوانين التي تجرم النشاط الجنسي بالتراضي أو تجرم مجرد حيازة المخدرات. إن تجريم الفئات الرئيسية الأكثر عرضة هو بالطبع مظهر متطرف من مظاهر التمييز. علاوة على ذلك، يمكن للقوانين والسياسات أن تخلق وتعيد إنتاج عدم المساواة من خلال هيكلة القوة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لإفادة البعض وإلحاق الضرر بالآخرين، على سبيل المثال، حرمان الفتيات والنساء من الوصول إلى التعليم أو العمل، أو عرقلة تدابير الحد من المخاطر وإنقاذ الأرواح أو خلق ظروف غير آمنة في العمل للمشتغلين بالجنس. ومع ذلك، يمكن اتخاذ خيارات مختلفة - ليس فقط للقضاء على أوجه عدم المساواة في التمتع بحقوق الإنسان، ولكن لإعمال حقوق الإنسان بشكل كامل وبالتالي تعزيز الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري. يمكن للقوانين والسياسات أن تضمن حصول السجناء على رعاية صحية مكافئة لتلك الموجودة في المجتمع. ولكن إذا كانت فحوصات فيروس نقص المناعة البشري وعلاجه أو رعاية الصحة الجنسية غير كافية بشكل عام، فلن يتحقق إعمال حقوق الإنسان بالكامل وتستمر المعاناة من الصعوبات التي تعرقل الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري. تعد الحماية من التمييز على مستوى تفاعل الفرد مع الخدمات الصحية أمراً ضرورياً، ولكن بدون القضاء على أوجه عدم المساواة على المستوى العالمي في الأدوية التي يصعب على ملايين المحتاجين الوصول إليها، فإن القضاء على الإيدز يُعد أمراً مستحيلًا. يعد إلغاء تجريم الاشتغال بالجنس أمراً ضرورياً للحد من الوصم والتمييز الذي يواجهه العاملون في مجال الجنس، ولكن يتم تهديد صحة العاملين في مجال الجنس وسلامتهم، بما في ذلك فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري، طالما أنهم محرومون من حقوق العمل الكاملة. يجب أن تعالج البيئة القانونية التمكينية هذه المحددات الهيكلية للصحة والسلامة الصحية، بما في ذلك القضاء على التمييز وعدم المساواة في التمتع بهذه الحقوق الأخرى.

#### ➤ تمكين المشاركة للقضاء على أوجه عدم المساواة: التمويل الكافي وحماية حيز عمل المجتمع المدني.

تؤدي المجتمعات، بما في ذلك تلك المتضررة بشكل خاص من فيروس نقص المناعة البشري والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، دوراً رئيسياً في مواجهة الوصم، والقضاء على أوجه عدم المساواة وحماية الحقوق على نطاق أوسع. يعد ضمان مشاركتهم الهادفة مبدأ أساسياً من مبادئ حقوق الإنسان؛ إنه يمثل ضرورة عملية أيضاً. تمشيا مع معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات

## الفريق المرجعي المعني بفيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

النقابية والتعبير، يعني هذا حماية حيز عمل المجتمع المدني من أجل المجتمعات لتتمكن من تنظيم وتقديم الخدمات والدفاع عن حقوقها. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات والجهات المانحة ضمان توفير الموارد الكافية للاستجابات المجتمعية، سواء لتقديم الخدمات ولكن أيضاً للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك البرامج الرئيسية التي حددها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز للحد من التمييز وزيادة الوصول إلى العدالة، ويتم تمويلها بدرجات مختلفة من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. تعترف الاستجابة القائمة على حقوق الإنسان بتمثيل الأشخاص المتعاشين بفيروس نقص المناعة البشري والفئات الرئيسية الأكثر عرضة وتعزز موقفهم، بما في ذلك استخدام حقوق الإنسان وخدمات الدفاع القانوني كوسيلة لحماية الحقوق وإعمالها من خلال السعي نحو تحقيق سبل الأنصاف من الانتهاكات وتغيير القوانين ومساءلة الحكومات بشأن التزاماتهم. بالموافقة على "المسار السريع" للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري في الإعلان السياسي لعام 2016، التزمت الدول الأعضاء بضمان أنه بحلول عام 2030 سيكون هناك ما لا يقل عن 30٪ من الخدمات خاضعة لقيادة المجتمع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 فيما يتعلق بالقضاء على الإيدز. كما يساهم تمكين الاستجابات الخاضعة لقيادة المجتمع المحلي لفيروس نقص المناعة البشري في تحقيق هدف المجتمعات التي لا يُهْمَش فيها أحد (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)؛ الاستبعاد الاجتماعي للفئات الرئيسية الأكثر عرضة وأوجه عدم المساواة بين الجنسين سيحبط التقدم المستدام في القضاء على الإيدز. إن القضاء على أوجه عدم المساواة العالمية في الوصول إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري والرعاية والعلاج يتطلب من الدول أن تفي بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتمثلة في التعاون والنضام الدوليين في تمويل الاستجابة العالمية. تتطلب معايير حقوق الإنسان الانتباه إلى التخصيص الشفاف للتمويل، على الصعيدين المحلي والدولي، لضمان التوزيع العادل للموارد وكذلك الدعم التمويلي للتدابير الاستباقية التي تحمي حقوق الإنسان وبالتالي تؤدي إلى تحسين الوصول العادل إلى الخدمات. وهذا يتطلب الإشراف والمساءلة المناسبين، بما في ذلك المراقبة التي يقددها المجتمع المحلي للبرامج والخدمات والتمويل.

### ➤ المساءلة والشفافية: الجوانب الرئيسية للاستجابة القائمة على حقوق الإنسان

يجب أن يشتمل تنفيذ الاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة الإيدز على المساءلة إذا أردنا لها أن تصبح إستراتيجية فعالة في تحقيق النتائج المرجوة. يوفر إطار حقوق الإنسان أدوات مساءلة الحكومات وغيرها، بما في ذلك تخويل الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف ضد انتهاكات حقوق الإنسان. بينما تؤدي المجتمعات دوراً رئيسياً، يجب أيضاً اعتماد هذه الاستراتيجية من قبل الدول الأعضاء، التي تتحمل التزامات بموجب القانون الدولي باحترام حقوق الإنسان وحمايتها واستيفائها (ينعكس الكثير منها أيضاً في الدساتير الوطنية والقوانين والسياسات الأخرى). تلعب الحكومات دوراً أساسياً في تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية العالمية الجديدة، بما في ذلك "العوامل التمكينية المجتمعية" مثل إبطال العمل بالقوانين والسياسات العقابية واعتماد التدابير اللازمة للحد من عدم المساواة، والتي يجب أن تشمل حماية الناس من الوصم والتمييز والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. تماشياً مع نهج حقوق الإنسان، يجب على الحكومات أن تضمن، على مستوى الدولة، وجود آليات لمحاسبة مختلف الفاعلين عن العمل أو التقاعس في مجالات مسؤوليتهم التي تؤثر على التقدم نحو استيفاء هدف القضاء على الإيدز. يجب أن يشمل ذلك الوصول إلى العدالة، والمعلومات القانونية والدعم، وسبل الانتصاف ضد انتهاكات حقوق الإنسان والقدرة على الطعن ضد القوانين والسياسات التي تنتهك الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة وعدم التمييز والمساواة في التمتع بحقوق الإنسان. أخيراً، تتطلب المساءلة وجود الشفافية، بما في ذلك قرارات الحكومات فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات والبرامج والتمويلات أثناء تنفيذ استجابتها لفيروس نقص المناعة البشري، مسترشدة في ذلك بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز.

كما تعلن الاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة الإيدز، فإنه على الرغم من التقدم الكبير، لم يتم الوفاء بالأهداف العالمية للتعامل مع الإيدز لعام 2020، ومعظم البلدان والمجتمعات لا تسير على المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030 مع عدم ترك أي أحد خلف الركب. ولن يتحقق هذا الهدف دون القضاء على أوجه عدم المساواة التي تقود هذا الوباء بل وتستمر في تأجيج نيرانه. إننا نحث البرنامج المشترك والدول الأعضاء والجهات المانحة وكيانات التمويل المتعددة الأطراف والمجتمعات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لأوجه عدم المساواة من خلال أعمال النطاق الكامل لحقوق الإنسان المعترف بها في القانون، على الصعيدين الدولي والمحلي، بما يتماشى مع الاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة الإيدز.

أنشئ الفريق المرجعي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز وهذا الفريق هو المعني بفيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان في عام 2002 لتقديم المشورة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز بشأن جميع المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان. يتحدث هذا الفريق المرجعي معبراً عن رأي مستقل. ولا تعكس آراؤه بالضرورة آراء أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز أو أي من الشركاء في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)